حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 560 الأربعاء 17 مايو 2023

شركة مدينة نصر بقت مدينة مصر وهتعمر في كل حتة في مصر

16750

madinetmasr.com

مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ٩٥٩

برئاسة السيسي

المجلس الأعلى للاستثمار يصدر 22 قرارا لتحفيز الاقتصاد

خفض تكلفة تأسيس الشركات والحصول على الموافقات خلال 10 أيام

حابي

وافق المجلس الأعلى للاستثمار، خلال اجتماعه الأول بعد إعادة تشكيله برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على 22 قرارا تستهدف تحقيق "نقلة نوعية" في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، ومن بينها: خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس، ومن الموافقات المطلوبة ومدة الحصول عليها.

وأكد الرئيس السيسي، خلال الاجتماع، حرص الدولة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات جادة وحاسمة، لتحقيق "طفرة حقيقية" في عملية جذب وتشجيع وتعزيز الاستثمار، المحلي والأجنبي، والقضاء على العقبات البيروقراطية، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص؛ بهدف بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، وتحقيق تطور اقتصادي شامل.

وقدم رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، عرضا لأهم المؤشرات والحقائق الخاصة بالاستثمار في مصر، والإجراءات التي اتخذت خلال الفترة الأخيرة لتحسين البيئة الاستثمارية، وسبل مضاعفة استثمارات القطاع الخاص، ومقترحات لتقديم حوافز وتيسيرات لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات في مختلف القطاعات.

وقال المستشار أحمد فهمي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إن رئيس الجمهورية كلف الحكومة بالعمل على إعداد وتجهيز ما تم اعتماده من قرارات، ليتم تنفيذها في أسرع وقت ممكن، ووفق جدول زمني محدد ومعلن.

وجاءت قرارات المجلس الأعلى للاستثمار كما يلي:

– فيما يتعلق بقيود تأسيس الشركات، جرت الموافقة على مشروع قرار خاص بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017.

– الموافقة على مشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم 34 من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.

التوسع في إصدار الرخصة الذهبية وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج

منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات

وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات شركات الدولة تكون قراراتها ملزمة بإعادة الهيكلة

الرئيس عبد الفتاح السيسي

– الموافقة على إصدار قرار يعمم على الجهات كافة، لتحديد مدى زمني محدد لجميع الموافقات بـ10 أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس، بما يضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر

– توجيه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع الجهات المعنية كافة لإنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات" وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم15 لسنة 2004) وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.

– فيما يتعلق بتخصيص الأراضي، جرى تكليف وزارة العدل بإعداد مجموعة من التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.

– الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية والنظر في عدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وتعديل المواد رقم (40) و(41) و(42) المنظمة للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام 2017 الرخصة الذهبية.

– تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق، بما يضمن استقلاليتها، بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة.

– الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.

– الموافقة على مشروع قرار بإصدار قانون بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل 3 أشهر لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

– الموافقة على مشروع قرار لتعزيز الحوكمة والشفافية.

– الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم 7 لسنة 2017؛ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة 10 سنوات؛ ويأتي هذا في إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبي.

– الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.

– الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظمة، وأسس احتساب كل حالة، والنظر في عَمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويعمم على جميع الجهات الإدارية. ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدد الجهات التي تفرض رسوم التحسين على المستثمرين، إذ يدفع المستثمر نفس الرسوم لعدة جهات.

– الموافقة على مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية باستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية، مع وضع حد زمني (45 يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات.

السماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين

تعديلات على مواد المعاملة التفضيلية لشركات الدولة لعزيز الحياد التنافسي

استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية

– الموافقة على مشروع قرار بالإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة؛ وذلك للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية وتعدد الجهات المنوطة بها وفرض رسوم إضافية من الجهات المختلفة.

– الموافقة على مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي، ويأتي ذلك في إطار تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

– الموافقة على مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1968، بما يسمح برفع الاختصاص القيمي للمحاكم الاقتصادية والجزئية، وتوسيع نطاق اختصاصها الموضوعي لفض النزاعات التجارية، مع رفع نصاب عدم الطعن، بما يُعزز آليات تسويات النزاعات التجارية ومن ثم تسريع إنفاذ العقود.

– الموافقة على مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بإصدار قرار تنظيمي مُلزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني مُحدد لصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على 3 أشهر مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة؛ بما يُضفي المزيد من الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

– الموافقة على مشروع قرار بالاستفادة من مؤسسة التمويل الدولية IFC، للتعاقد مع مكتب استشاري عالمي؛ لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر، وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة، لتحقيق المستهدف القومي برفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين 25% إلى 30%.

– دراسة تعديل 9 مواد من قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة 83 لسنة 2005، مع استحداث عدد من المواد الإضافية على نص القانون، بما يمنح مزايا وإعفاءات للمنطقة الاقتصادية،

إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، تختص بوضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر، وتلقي شكاوى الشركات الناشئة بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين ووضع حلول ملائمة لكل منها بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

اعتماد حزمة من الحوافز دعما لعدد من القطاعات والمشروعات، ومنها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، هذا إلى جانب قطاع الإسكان وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير.

ASPIRE HOLDING™

لاسيما إلى الدول الإفريقية

رئيس الوزراء يوجه باستغلال أصول شركة جسور بما يخدم أهداف زيادة الصادرات

حابي

وجه رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي بوضع خطة متكاملة لتفعيل عمل شركة "جسور"؛ بالاعتماد على الأهداف والغرض من إنشائها، مع ضرورة العمل على الاستغلال الأمثل لمختلف الأصول التى تمتلكها، خاصة في الخارج، بما يخدم أهداف الدولة المصرية في التوسع في حجم الصادرات، لا سيما للدول الإفريقية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء، أمس، لمتابعة الموقف الخاص بشركة النصر للتصدير والاستيراد جسور.

وقال مدبولي إن الاجتماع يأتي في إطار متابعة موقف شركة النصر للتصدير والاستيراد "جسور"، بعد صدور قرار بنقل تبعيتها من وزارة قطاع الأعمال العام، إلى وزارة التجارة والصناعة، لافتا إلى دور هذه الشركة في تحقيق المستهدفات من قطاع الصادرات.

وقال وزير التجارة والصناعة، المهندس أحمد سمير، إنه منذ صدور القرار عُقد عدد من الاجتماعات واللقاءات مع مسئولي الشركة، للوقوف على وضعها الحالي، ومختلف الأنشطة التي تؤديها بشكل تفصيلي.

واستعرض الاجتماع موقف ما تمتلكه الشركة من أصول بالداخل والخارج، وموقف هذه الأصول، سواء التمليك منها أو حق الانتفاع، أو الإيجار، ومقترحات الاستغلال الأمثل لها.

وأشار سمير إلى أنه سيتم العمل خلال المرحلة المقبلة على تفعيل دور شركة "جسور"، وتنفيذها أعمال وخدمات الوساطة والتسويق والنقل والخدمات اللوجستية وخدمات الوكالة للصادرات المصرية، إلى جانب تولي مهام تسجيل الشركات واستصدار الشهادات والتصاريح كافة ذات الصلة بتسويق وبيع المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

وتابع: كما ستساعد "جسور" الشركات المصرية للمشاركة في المعارض والفعاليات الترويجية، وأيضًا تيسير توصيل الشركات المصدرة بالمستوردين المحتملين بالأسواق العالمية، وتعريفهم بنوعية المنتجات المطلوبة بالتنسيق مع الهيئات والجهات ذات الصلة التابعة لوزارة التجارة والصناعية، والعمل على تعظيم الاستفادة من منصة مصر الإلكترونية في هذا الشأن.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

النفط يتراجع بعد بيانات اقتصادية صينية وأمريكية دون المتوقع

وول ستريت تغلق منخفضة بعد بيانات دون المتوقع لمبيعات التجزئة الأمريكية

رئيس جي بي مورجان يستبعد الاستحواذ على بنك آخر متعثر بعد First Republic

مدبولي يستعرض مع مسئولي البنك الدولي عناصر مقترحة لاستراتيجية تنمية الصناعة

تغطية اكتتاب أدنوك للإمداد في سوق أبوظبي بالكامل خلال دقائق

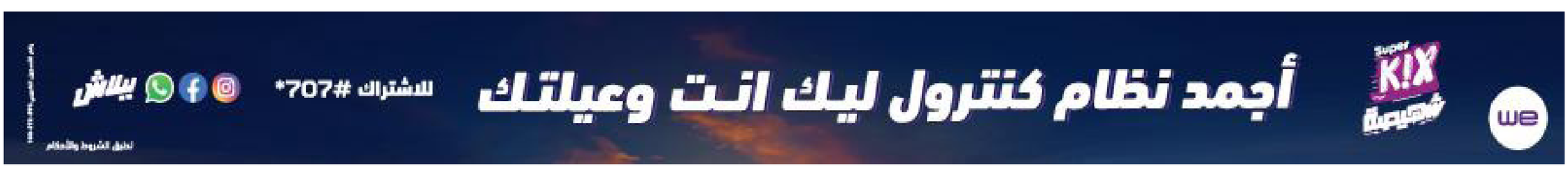

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 560 الأربعاء 17 مايو 2023

EGX30 عند مستوى 17033 نقطة

البورصة تتراجع 0.59% بعد تداولات تجاوزت ملياري جنيه

رنا ممدوح

أغلقت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات الثلاثاء على تراجع جماعي، وانخفض المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 0.59% ليتداول عند مستوى 17033 نقطة.

وانخفض المؤشران EGX70 وEGX100، متساويا الأوزان، بنسبة 0.52% و0.58% على الترتيب.

وسجلت تداولات البورصة 2.113.451 مليار جنيه على 197 شركة من خلال 77.5 ألف عملية.

وتضمنت التداولات تنفيذ صفقة حجم كبير على أسهم شركة بلتون المالية القابضة لعدد 22.528 مليون سهم بقيمة 70.287 مليون جنيه.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 95 شركة مقابل ارتفاع 35 شركة بينما لم تتغير أسعار 67 شركة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافي بقيمة 213.171 مليون جنيه منها 141.581 مليون جنيه للمؤسسات و71.590 مليون جنيه للأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين العرب نحو الشراء محققين صافي بقيمة 146.414 مليون جنيه بدعم من المؤسسات التي سجلت صافي شراء بقيمة 152.572 مليون جنيه مقابل 6.157 مليون جنيه صافي بيع من الأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين صافي شراء بقيمة 66.756 مليون جنيه، منها 37.891 مليون جنيه للمؤسسات و28.864 مليون جنيه للأفراد.

وتصدر سهم ابن سينا فارما قائمة الأكثر ارتفاعا بنسبة 10.94%، تلاه سهم ليسيكو مصر بنسبة 8.5%، ثم سهم بي انفستمنتس القابضة بنسبة 7.85%.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر انخفاضا تصدر سهم الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع القائمة بنسبة 6.51%، تلاه سهم حق اكتتاب شركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية - ايبيكو 2 بنسبة 5.51%، ثم سهم النساجون الشرقيون للسجاد بنسبة 4.84%.

Hapi App
أكثر سهولة
hapijournal.com

في ثاني رسالة للكونجرس خلال أسبوعين

وزيرة الخزانة الأمريكية تحذر من كارثة حال عدم رفع سقف الدين

رويترز

أكدت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين، أنه من غير المرجح أن تفي الوزارة بجميع التزامات ديون الحكومة الأمريكية بحلول أوائل يونيو، مما يؤدي إلى تخلف الولايات المتحدة عن السداد لأول مرة في تاريخها.

وأضافت في ثاني رسالة للكونجرس في غضون أسبوعين أن سقف الدين قد يصبح ملزما بحلول الأول من يونيو.

ويعكس التاريخ الجديد مزيدا من البيانات عن الإيرادات والمدفوعات منذ أن أبلغت يلين المشرعين في رسالة في الأول من مايو بأن ما لدى الوزارة من أموال لدفع الفواتير الحكومية قد ينفد في أوائل يونيو، وربما في الأول منه.

حذرت يلين مرارا وتكرارا من أن عدم رفع الكونغرس سقف الدين الاتحادي البالغ 31.4 تريليون دولار قد يؤدي إلى "أزمة دستورية" وسيطلق العنان "لكارثة اقتصادية ومالية" للولايات المتحدة والاقتصادات العالمية.

قال مكتب الميزانية بالكونجرس الأسبوع الماضي إن الولايات المتحدة تواجه "مخاطر كبيرة" تتمثل في التخلف عن سداد التزاماتها خلال الأسبوعين الأولين من شهر يونيو دون رفع سقف الديون.

غير أن محللين أشاروا إلى أن الوزارة يمكن أن تستمر حتى أغسطس دون أن تتخلف عن السداد إذا تمكنت من جمع إيرادات الضرائب ربع السنوية في 15 يونيو والوصول إلى إجراءات الاقتراض الجديدة التي تصبح متاحة في 30 يونيو.

وحثت وزيرة الخزانة على التحرك في أسرع وقت ممكن، وقالت: "لقد تعلمنا من مأزق سقف الدين السابق أن الانتظار حتى اللحظة الأخيرة لتعليق أو زيادة حد الدين يمكن أن يتسبب في ضرر جسيم للأعمال وثقة المستهلك، ويرفع تكاليف الاقتراض قصير الأجل لدافعي الضرائب، ويؤثر سلبا على التصنيف الائتماني للولايات المتحدة".

وأضافت: "إذا فشل الكونجرس في زيادة حد الدين، فسوف يتسبب ذلك في معاناة شديدة للأسر الأمريكية ويضر بمكانتنا القيادية العالمية ويثير تساؤلات حيال قدرتنا على الدفاع عن مصالح أمننا القومي".

وجاءت رسالة وزيرة الخزانة الثانية للكونجرس عشية لقاء متوقع بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس مجلس النواب كيفن مكارثي لإجراء محادثات بشأن سقف الدين.

ويتوجه بايدن إلى اليابان غدا الأربعاء لحضور قمة مجموعة السبع، ثم إلى أستراليا، وهي رحلة تستغرق نحو أسبوع.

وقال مكارثي إنه لم يحدث تقدم في المحادثات الماراثونية على مستوى الموظفين من الإدارة والكونجرس طوال عطلة نهاية الأسبوع.

جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية

أقل من تقديرات صندوق النقد الدولي

الأمم المتحدة تتوقع نمو الاقتصاد العالمي 2.3% في 2023 و2.5% خلال 2024

رويترز

توقع تقرير نشرته الأمم المتحدة يوم الثلاثاء نمو الاقتصاد العالمي 2.3% في عام 2023 بزيادة 0.4 نقطة مئوية عن توقعات يناير بينما انخفضت التوقعات لعام 2024 بمقدار 0.2 نقطة مئوية إلى 2.5%.

وقال التقرير المعني بالوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة "على الرغم من هذا الارتفاع، مازال معدل النمو أقل بكثير من متوسط معدل النمو البالغ 3.1% في العقدين السابقين للجائحة".

وجاءت توقعات الأمم المتحدة أقل من توقعات صندوق النقد الدولي الذي قال في وقت سابق من هذا العام إن النمو العالمي سينخفض إلى 2.9% في عام 2023 من 3.4% في عام 2022، وسيرتفع قليلا في عام 2024 إلى 3.1%.

وقالت الأمم المتحدة إن التوقعات بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين تحسنت لكن "آفاق النمو تدهورت بالنسبة لكثير من البلدان النامية وسط تشديد شروط الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي".

وقال تقرير الأمم المتحدة: "من المتوقع أن تحقق البلدان الأقل تقدما نموا يبلغ 4.1% عام 2023 و5.2% عام 2024، وهو أقل بكثير من هدف النمو البالغ 7% الذي تحدد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

وتوقع التقرير أن تسجل الولايات المتحدة نموا نسبته 1.1% عام 2023 ارتفاعا من توقع قدره 0.4% في يناير، والاتحاد الأوروبي نموا نسبته 0.9% في 2023 ارتفاعا من 0.2% والصين نموا قدره 5.3% ارتفاعا من 4.8%.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- فودافون العالمية تعتزم إلغاء 11 ألف وظيفة في إطار خطة إعادة هيكلة
- السعودية تبيع صكوكا دولية بقيمة 6 مليارات دولار على شريحتين
- أسعار الذهب المحلية تواصل التراجع وعيار 21 يسجل 2280 جنيها
- وزير الصناعة يبحث مع وفد مرسيدس بنز تعزيز استثمارات الشركة بالسوق المصري
- الدار العقارية الإماراتية تعين بنوكا لإصدار أول صكوك خضراء

edita
the sweet side of life